ترجمـــــــــــــــات
مـــــن العـــــدد ٢ | جماد الثاني | تموز | ٢٠٠٦

تعدد الاسلاميين

كراهـــــــم إي. فُلـــــــــــر

ترجمـــــــــــة: المعهد العراقي للحوار

تعدد الإسلاميين

كراهام إي. فُلر

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

لقد نما طيف الفكر الإسلامي وأصبح أوسع وأكثر تشعباً .

وهذا يعد تطوراً إيجابياً، لأنه فتح الباب لنقاشات داخلية كبيرة ولاعتبار الطريق المستقبلي لسياسات الإسلاميين، وأنا أوظف تعريفاً واسعاً للإسلاميين للإشارة إلى أي شخص يؤمن بأن الإسلام لديه شيء مهم يريد قوله، وهو: كيف تتكون الحياة الاجتماعية والسياسية، ومن هو الذي يحاول أن يضمن ذلك التفسير بطريقة أو بأخرى.

إن الإسلاميين يختلفون سياسياً على نطاق واسع، وهذا يؤدي إلى إيجاد تفسيرات متنوعة، حيث تختلف الحركات بالنسبة لاختيارهم العمل بصورة علنية أو سرية، ومدى إصرارهم على التفسير، ودرجة انغماسهم السياسي، والبناء الذي يبنونه، أو مدى رغبتهم في نخبة أو في بناء جماهيري، وطبيعتهم النفسية والفكرية، ودرجة مرونتهم في الوصول إلى الأهداف، ودرجة الشفافية والديمقراطية في إجراءاتهم الداخلية، وهذا ينطبق على الحركات السياسية العلمانية كما ينطبق على تلك الحركات المبنية على أسس إسلامية.

إن أكثر تحليلات الحركات الإسلامية مفعمة بالإشارات التي تتعلق بمدارس واتجاهات وفروع متنوعة، وهناك العديد من المعايير التي تمثل مواقف متنوعة

كثيرة، حيث إن الكثير من المصطلحات تتقابل أو أنها غير دقيقة، وكما في البروتستانت، فإن تحديد الفروقات بين المذاهب المختلفة ليس سهلاً، حيث إن الفروقات ليست واضحة جداً، بل إنها في بعض الأحيان تكون متقابلة.

إن الهدف الأساسي من هذا النقاش هو عرض شيء ما عن مستوى المدارس والأفكار الموجودة، خاصة عند طرف الطيف.

أي الإسلاميين الأصوليين والإسلاميين الليبراليين.

إن أكثر المجموعات شهرة هم التقليديون الذين يقبلون الإسلام مثلما ظهر تاريخياً في الحضارات المختلفة، وإنهم حذرون من تزايد الممارسات المحلية أو ممارسات ما قبل الإسلام في الممارسات الدينية اليومية، لكنهم يقبلونها ما دامت غير مضادة للإسلام، ولا يمكن اعتبار التقليديين إسلاميين بسبب عدم امتلاكهم أجندة خاصة بالتغيير السياسي، ولا يعملون من أجل زعزعة النظام، وبصورة عامة فإنهم يقبلون بالسلطات السياسية الموجودة باعتبارها حقيقة حياتية، ويحظى الفكر الإسلامي التقليدي باهتمام كبير من قبلهم، وكما يقول «جون فول»، فإن التقليديين «أو المحافظين» يسعون إلى احتواء التغيير الذي يحدث، وبهذا فإنهم يمثلون قوة محافظة وعاملاً مهماً في الانسجام الحضاري والاستمرار في الأوقات المضطربة، لكن هذه المدرسة سوف تتكيف مع الظروف الجديدة إذا كانت هناك ضرورة لحفظ الإسلام.

أما الأصوليون فإنهم ليسوا تقليديين، وهم يعارضون الوضع الراهن ويمثلون العناصر الإسلامية المحافظة، وهم يسعون إلى تصحيح سوء الفهم تجاه الإسلام، ويسعون أيضاً إلى الرجوع إلى النصوص الأساسية «القرآن والحديث» لفهم الإيمان كما هو مكتوبٍ لكل العصور، وهم يظهرون إخلاصاً جيداً لقواعد الإيمان.

إن هذا الالتزام الحرفي يمثل أحد مطالب الطهارة في ممارسة الإسلام، وهم أيضاً يسعون دائماً لتأسيس دولة إسلامية، على الرغم من أن ما يجب أن تكون عليه تلك الدولة غير واضح ضمن القانون الإسلامي، كما أن أكثر الأصوليين يتجنبون العنف، لكن بعض المتطرفين يستخدمون العنف.

وبالنسبة للأصوليين، فإن القانون هو أهم مكونات الإسلام، وهذا يعني الاعتماد الكلي على التشريع، ويظهر الأصوليون درجة عالية من التحفظ الاجتماعي، وفي جانب آخر فإن الأصوليين كبقية الإسلاميين ينتقون بعض خصائص الإسلامية، والوهابيون أو ما يشار إليهم في بعض الأحيان بالسلفيين مرتبطون بعلاقة وثيقة مع الصيغة الأصولية، وهم يميلون إلى التعصب تجاه الفرقة الإسلامية التي لا تشترك معهم في تمسكهم الحرفي، بل وحتى الآخرين يدعونهم بالكفار، ويؤكد الأصوليون على اللغة العربية لأنها لغة الوحي، وعلى عدم شرعية المؤسسات السياسية «على أنها تعارض سيادة الرب»، ويؤكدون أيضاً على سلف الأصوليين على أنهم المفسرون الوحيدون للإسلام، وعلى بقاء الممارسات التي كانت موجودة في بدايات عصر الإسلام، ويؤكد الأصوليون على الالتزام الكامل والدقيق بكلية الإسلام من أجل أن يصبح الفرد مسلماً حقيقياً.

بالحقيقة، في الفكر الوهابي المتطرف، إن قبول نسبة ٩٩٪ من تعاليم الإسلام والرفض المقصود لأحد هذه التعاليم يؤدي بالشخص إلى أن يكون غير مؤمن، إن هذه الشدة في المعتقدات هي تفسير خاطئ، لأن الإسلام يؤكد على أن ليس لأحد أن يقيم صلاحية إيمان شخص آخر، ويبقى الحكم فقط للخالق.

ويشير «الإصلاح» إلى مبدأين إسلاميين هما: التجديد، والذي لا يعني تقديم عناصر جديدة مطلقاً، بل يشير إلى تجديد الفهم الإسلامي الصحيح، والمعنى

الثاني هو «الإصلاح»، والذي لا يشير إلى إصلاح الأفكار، بل إلى إصلاح المجتمع وقيمه في نطاق إسلامي، ويتساءل الإسلاميون عن كيفية نشر النظرة الإسلامية لكي تشمل الحياة العامة، بعض المحافظين ينطلقون من الفكرة القائلة بأن الإسلام هو طريقة عيش متكاملة، وهي نظرة شاملة تشمل كل شيء في وجود الإنسان، ويستخدم المحافظون الأكثر تشيعاً الكلمة العربية «دين» عند التحدث باللغة الإنكليزية للإشارة إلى هذا النظام السامي، حيث يمكن للمسلمين أن يعيشوا حياة إسلامية حقيقية فقط عندما يندمج الإسلام مع فهم الأشخاص للحياة والسياسة. إن الإصرار على أن الدين يخبر بجميع مفاهيم الحياة هو إعلان على أن الإسلام يرسم كل شيء، لذا فإذا كانت كل مفاهيم الحياة مقدسة، فلا يوجد شيء مميز على أنه حقاً مقدس، ويصير بعض الإسلاميين عملياً على هذا النوع من تقديس الحياة ككل.

ويناقش مختلف العلماء والإسلاميون هذه المصطلحات، أو يستعينون بآخرين من أجل التفريق بين مستويات اعتقادية متعددة مثل الإسلاميين المحدثين، والإسلاميين المتطرفين، والسلفيين، وآخرين، ما هو مهم هو ليس أن يوافق العلماء على عناوين، لكن يجب أن يدركوا أن هذه الأنواع المتعددة للظواهر المختلفة موجودة فعلاً بغض النظر عن تسمياتها.

ومن المهم أيضاً أن نتذكر أن كل هذه المصطلحات هي تجديدات فكرية، حيث يمكن أن يتناسب بعضها مع صورة بعض الأشخاص، ويمكن أن يختلف السلوك الإسلامي بصورة كبيرة تبعاً للظروف التي يمر بها، لقد وضع العالم الحقيقي تعاريفاً أكاديمية لهذه الاصطلاحات بين هذه الاصطلاحات.

الاحتياطات نفسها تنطبق على المحدثين، وهم أحد عناصر الطيف الإسلامي، وبصورة عامة يؤكد المحدثون على التفسيرات المعاصرة للقرآن والسنة.

ويؤكد التفسير المعاصر بصورة خاصة على تفحص اللغة في تلك النصوص وإطار الأحداث والفقرات التاريخية، حيث إن ذلك التفحص يجب أن يمكن القارئ من الإحاطة بالأهمية الأساسية للرسالة الإسلامية العالمية التي ليس لها نهاية، والتي يمكن تفسيرها وتطبيقها في ضوء الظروف المعاصرة، وينظر بعض مؤيدي هذا المنهج الواسع إلى ظهور الإسلام، وبصورة خاصة تفسير وتطبيق النبي له في الحياة العامة، كرسالة لكل العالم، وليس فقط مرتبطة بالجزيرة العربية في القرن السابع مقتصرة على التعامل مع المشاكل الآنية التي حدثت في ذلك الزمن والمكان.

إن فهم الرسالة الإسلامية وتطبيقاتها في الوقت الحاضر يتطلب تفسيراً معمقاً، فهناك حالات، مثلاً تصريح الرسول بأن لبس الحرير هو غير مرغوب، ففي عصره كان الحرير يدل على الثراء في الجزيرة العربية، أما الآن في إندونيسيا على سبيل المثال، فإن الملابس الحريرية أصبحت شيئاً عادياً لا يحتاج أن نتعامل معه على أنه شيء متميز مرغوب لبسه للمسلمين. ومثل ذلك، يصر بعض المسلمين على أن تحريم الرسول للفوائد كان تحريماً للربا (كما هو موجود في المسيحية)، وأن تحريمه للفوائد كما ينظر إليه الكثير من المسلمين لا يتعلق بالفوائد المصرفية أو قيمة المال في الأسواق.

لقد جاء الإسلاميون المحدثون بصيغ مختلفة.

إن من أقدم مدارس الفكر الفلسفي الإسلامي هي المعتزلة، إن تلك المدرسة الفكرية بدأت تولد مرة جديدة وبدأت تفسر من جديد، ويسعى العقلاني، وكما يشير الاسم، إلى جعل المذهب العقلاني في مركز الفهم الإسلامي، حيث إنهم يعودون لإعادة نشر المعتقد الأساسي للمعتزلة، وهو أن الخالق وهب الإنسان عقلاً وإرادة أن يستخدمه في فهم رسالة الإسلام، ويحرص العقلانيون على تقديم درجة كبيرة من الاجتهاد «التفسير» في الفهم المعاصر للإسلام.

ويسعى الكثير من الإسلاميين إلى ربط إسلام الحاضر بإسلام الماضي، وأحد هذه الصيغ المعروفة في اللغة العربية هي الأصولية. ويسعى الأصوليون أيضًا إلى العودة إلى الجذور أو الأصول البدائية للإسلام، لكن ليس من خلال تطبيق تلك الأصول بصورة حرفية، وبدلاً من ذلك فإن الأصوليين يصرون على أن الحياة والممارسات الإسلامية المعاصرة يجب أن تنبثق مباشرة من المبادئ والممارسات الإسلامية كما يتم فهمها في ضوء الظروف المعاصرة. فهم يرفضون الاستعارات الجديدة للممارسات الغربية لكن لا يرفضون التفسيرات الإسلامية التي تتبنى الحداثة.

وكانت مشكلتهم الأساسية هي أن سجل الأحداث المتوفرة منذ أيام الرسول كشواهد هو قليل جدًا نوعًا ما، لذا لا يصلح كنماذج تُستخدم للمطالب المعاصرة في الحياة الإسلامية، وبالنتيجة فإن الأصوليين كانوا مرغمين على خلق تفسيراتهم للإسلام في قضايا معاصرة لا يمكن استخلاصها من الأحداث الإسلامية، وهذا يمكنهم من نشر منهجهم الفلسفي.

ويمثل الإسلاميون الليبراليون صيغة أخرى للحداثة ويشكلون مدرسة فكرية أساسية في الوقت المعاصر (ويُعرف الإسلام الليبرالي نفسه على أنه مناقض للتقاليد المعتادة ويدعو إلى الحداثة التي حدثت في بداية الإسلام لكي يلغي شرعية ممارسات الوقت الحالي).

وعلى الرغم من ذلك فإن الإسلام الليبرالي يدعو إلى الماضي باسم الحداثة، بينما يمكن القول إن السلفيين يدعون إلى الحداثة (على سبيل المثال التكنولوجيات الكهربائية) باسم الماضي. أما التقاليد الليبرالية فإنها تصر على أن الإسلام إذا تم فهمه بصورة صحيحة كان يتناسب مع أو حتى يسبق ويمهد لليبرالية الغربية.

ويرفض العديد من الإسلاميين المحدثين أن يشار إليهم على أنهم ليبراليون

لأنهم يعتقدون بأن هذا الاصطلاح يحمل دلالات على الأقل في العالم الإسلامي تشير إلى التساهل في المعتقدات، لذا فهم يفضلون مصطلح محدثين أو معتدلين. أنا أحترم قلقهم لكن أعتقد أن المصطلح «ليبرالي» له قيمة وأحقية للقارئ الغربي.

إن التصوف بقي تقليدًا قديمًا في الإسلام وخاصة على المستوى الشعبي ويشار إليه دائماً بالتصوف، ويمكن أو لا يمكن اعتبار الصوفيين إسلاميين استنادًا إلى فعالياتهم السياسية، حيث إن الكثير منهم يركزون على الإيمان الداخلي، وأثبتت الصوفية أنها أكثر الصيغ الإسلامية قبولاً لدى الكثير من الغربيين وخاصة في أعمال الشاعر «رومي» وهو من أشهر الشعراء في أمريكا.

وتؤكد الصوفية على القيم الروحية وعلى الإدراك المباشر للخالق، وكذلك تؤكد على قلب المؤمن وحبه لربه.

ويولي الصوفيون أسبقية للإلهام والحب أكثر من القانون، ويمكن تصنيف مجاميع من الصوفية على أنهم من المحدثين في اهتماماتهم بالتعامل مع المشاكل الاجتماعية عند حدوثها وفي التأكيد على الاستفادة من التغيرات التي تحدث في العالم غير الإسلامي من خلال هذه الصيغة الدينية. ومن المفارقات أن الصوفيين اليوم مهتمون جدًا بالاستفادة من المتغيرات أكثر من باقي الإسلاميين حيث يؤكد أكثرهم على طهارة المعتقدات، وبغض النظر عن التوجهات الصوفية فيمكنهم أن يكونوا محافظين وليبراليين في منهجهم في التعامل مع القضايا الاجتماعية أو في انغماسهم في السياسة كما في بعض القرارات في تركيا ومصر والسودان ومناطق أخرى.

والأصوليون عدائيون تجاه الصوفيين حيث ينظرون إلى التصوف على أنه تقليد غير نقي يشبه الإسلام بالممارسات الدينية المحلية، ويؤكدون على أهمية قوانين الإسلام والانغماس بالعبادة مثل القساوسة. دعنا نتفحص عن

كثب الطيفين الفكريين الإسلاميين الأساسيين وهما: المتطرفون الإسلاميون والليبراليون الإسلاميون، حيث إن مبادئ المجموعتين مهمة جدًا في مستقبل الإسلام السياسي.

التطرف الإسلامي:

إن كل الإسلاميين المتطرفين أصوليون، حيث إنهم يقبلون تفسيرات حرفية ضيقة للإسلام، لكن الكثير منهم يحققون ذلك من خلال الترويج للمدينة الفاضلة أو من خلال القيام بأعمال عنف. إن التطرف الإسلامي يشكل مقطعًا صغيرًا في الطيف الفكري والسياسي الإسلامي، لكنه يحظى بأهمية كبيرة من خلال العمليات القتالية ومن خلال عمليات العنف التي يمكن أن تتضمن عمليات إرهابية كبيرة تطمح المجموعات الصغيرة من الناشطين القيام بها، ولهذا السبب فإن المتطرفين يحظون بانتباه بليغ من قبل الدولة والنظام الدولي.

ويعود تاريخ المبادئ والأسس الفكرية للتطرف إلى سيد قطب، الإسلامي المصري في القرن العشرين، حيث كانت أفكاره ذات أهمية عميقة في تأسيس الرؤية المتطرفة الحديثة للإسلام. لقد استعار قطب، وهو أحد أعضاء الإخوان المسلمين عندما كانت حركة متطرفة في ظل الظروف التي مرت بها مصر بين عامي ١٩٤٠ - ١٩٦٩، أحد مفاهيم عالم الدين ابن تيمية والذي يعود إلى العصور الوسطى لكي يصف الإسلام على أنه يعيش في الجاهلية. وفي الكتابات الإسلامية فإن اصطلاح «جاهلية» يشير إلى المجتمع الوثني في الجزيرة العربية الذي عاش قبل الإسلام، ولكن استخدام ابن تيمية ثم استخدام سيد قطب لمصطلح «الجاهلية» يمكن تطبيقه على المجتمع الإسلامي المعاصر عندما يتجاهل الرسالة الإسلامية الحقيقية، وبالنتيجة يعيش المجتمع في «حالة من الجهل»، لذا يمكن الحكم على المجتمع

الإسلامي المعاصر على أنه مجتمع كافر.

وهذا يؤدي إلى ما يسمى بتكفير المجتمع، فعندما تدار الدولة من قبل أناس غير مؤمنين (ظالمين وغير متدينين وفاسقين وأقزام متعجرفين للغرب) فإن كل الوسائل مبررة من أجل التغلب على الدولة حتى إذا تطلب ذلك النزاع المسلح الذي يسمونه الجهاد.

وتدعو مؤسسات الإسلاميين المتطرفين التي تعمل على أساس هذه الفلسفة إلى الجهاد ضد الدولة أو إلى تكفير الدولة وكذلك إلى الهجرة من المجتمعات غير التقية. ونلاحظ أن هناك بعض التوازي في أفعال طوائف البروتستانت المسيحية في فترة الإصلاح الذين رفضوا حالة عدم النقاء التي شهدتها الكنيسة والمجتمع، وأيضًا اختاروا العيش في مجتمع منعزل ضمن قوانين تم اشتقاقها من الإنجيل وحتى أن بعضهم مارسوا العنف ضد الدولة.

إن الجهاد هو من المبادئ الفكرية الأساسية للمتطرفين، والذي هو من دعائم دين المسلمين، حيث روج له عبد السلام محمد فرج في الخمسينيات في كتابه (**الجهاد: الواجب المتغاضى عنه**).

لقد دفعت تلك النظرية المسلمين للقيام بجهاد مباشر ضد أعدائهم من أجل أن يعملوا على توحيد الأمة. إن الجهاد ضد الدولة. الدولة التي يديرها أولئك الذين يدّعون الإسلام لكنهم ليسوا بالحقيقة مسلمين.

هو من أعظم الالتزامات، وهو الحل الوحيد لخلق المجتمع الإسلامي. وهنا موضع للنقاش الأيديولوجي، وهو: هل ينبغي أن يكون الصراع ضد الدولة المسلمة لكنها غير حقيقية، أم يكون الصراع ضد مصدر الدعم المتمثل بالولايات المتحدة؟ حيث بدأ الجهاد الإسلامي في مصر ضد الدولة المصرية، بينما كان ينظر أسامة بن لادن إلى أمريكا على أنها المصدر الأساسي لبقاء الدولة السعودية الفاسدة. ويعتقد أولئك المتطرفون أن الفشل

في الانضمام إلى الجهاد وتقوية العالم الإسلامي هو السبب الرئيس لضعف العالم الإسلامي اليوم.

وكذلك ينقسم المتطرفون إلى مجموعتين: إحداهما ذات توجهات دولية، والأخرى ترى أن السياسات المحلية في بلدانهم هي المسرح الأساس للعمليات. كما أن أولئك الذين يهدفون إلى بناء أمة موحدة سياسيًا متشعبون جدًا ويقومون بتشكيل حركات وليس أحزابًا، لذا فإنهم لا يلعبون أدوارًا في السياسة الرسمية للبلدان، حيث إنهم دائمًا يعملون بالسر والخفاء لأسباب منها الضغوط التي تمارسها الدولة لإخماد حركاتهم. وفي الوقت الذي يأمل الكثير من الإسلاميين أن يروا أمة موحدة سياسيًا فإن هذا سيبقى بعيدًا أو ربما لا يمكن الوصول إليه، لذا فإن سلوكهم سيكون محليًا وعمليًا، أي سيكون سلوكًا نفعيًا.

ويرى الكثير أن انبثاق الأمة ليس كدولة واحدة بل كمنطقة تتمتع بتقاسم الثقافة وتدخل ضمن تفاعل واسع على مستويات مختلفة. وليس كل الحركات التي تشمل مجموعات من الدول هي حركات عنف أو حركات متطرفة في رفضها للدول القائمة، فبعضها مثل الإخوان المسلمين ورفيقتها جماعة إسلامية في جنوب آسيا لها ارتباطات في الكثير من الدول الإسلامية، وعلى الرغم من هذا فإنها تمثل فرقة أساسية في المجتمع الإسلامي، ولكنها لا تمارس العنف.

(وهناك استثناء وهي حركة حماس في فلسطين، وهي وليدة الإخوان المسلمين المنشغلة في صراع التحرير الوطني ضد الاحتلال الأجنبي غير المسلم، وفي مثل هذه الحالة فإن العنف ينظر إليه من جميع المسلمين على أنه عنف مبرر).

لقد فشلت الأفكار الأصولية والمتطرفة في المعايير العملية والعقلية في التوافق مع الفكر المعاصر، وأظهرت القليل من الحلول للمشاكل التي

يواجهها المسلمون، وبهذا فإنهم حتمًا سوف يُهمَّشون في المجتمعات الإسلامية التي تبحث عن حلول عملية أصيلة لمشاكلها.

لكن هذا لا يعني أن أفكارهم لا يكون لها صدى في المجتمعات الإسلامية المحيطة وأن تصبح الواسطة للتعبير عن عجزهم السياسي، وهذا يؤدي بالنتيجة إلى سلسلة من أعمال العنف.

ويصر بعض المحافظين الإسلاميين على أن واجبهم هو الصراع ضد الصيغ الليبرالية الإسلامية التي يقترحها المصلحون أو الغربيون، ويصرون على أن الإسلام والأمة سوف يزدهران فقط من خلال التبني الوثيق لأصول الإسلام ومعارضته لاتجاهات الحداثة والعلمانية والعولمة المصممة لغرض إضعاف الإسلام.

وهم يدركون أن الإصلاح في المسيحية والتحرر ساهما بشكل مباشر في انحلال المجتمع، كما أنهم يتساءلون فيما لو كان من المناسب أن يعترف الإسلام بحقائق المجتمعات المعاصرة التي يُنظر لها على أنها منحلة أخلاقيًا.

إن انتهاء عصر الإسلام المتطرف بعيد جدًا لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تساهم في خلق أجواء التطرف في العالم الإسلامي والتي تسهل للكثير من الناس التطوع للقيام بأعمال العنف.

المبدأ الإسلامي الليبرالي:

إن الطريقة الليبرالية الحديثة المتفتحة للتفكير حول الإسلام ليست النمط السائد بين الإسلاميين في العالم، لكن هذا النمط بدأ ينمو مع الوقت، خاصة عندما بدأت تنمو الحاجة إلى أجوبة خلاقة للتحديثات التي تواجه المجتمع. وتمثل الحداثة الإسلامية منهجًا تحليليًا، وهي ليست مجموعة من

المعتقدات، حيث يمكن أن تكون لها نتائج متنوعة، وبهذا فإن الحداثة الإسلامية تقع على أحد طرفي الطيف الذي يقع الأصوليون على طرفه الآخر، وذلك من خلال الرغبة في توسيع التفسيرات من أجل استخلاص فهم جديد للنصوص الإسلامية.

إن كلاً من الحداثة والمنهج الأصولي يتجهان نحو مقاومة التغير في فهم الإسلام، لكن طرقهم المتبعة مختلفة جدًا كما أنهم يصلون إلى استنتاجات مختلفة ويتبنون ممارسات مختلفة.

ويتقبل كل من الإسلاميين الأصوليين والمحدثين قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية والمجتمع المدني باعتبارها منسجمة جدًا مع الإسلام وهي جزء من الحضارة الإسلامية. ويصر الإسلاميون الليبراليون على أن تلك القيم يمكن أن لا تبزغ لقرون من الزمن عندما تكون القيم الدولية مختلفة وكذلك عندما تكون القوة الدينية والبناء الديني للعالم الإسلامي بيد الأنظمة المتسلطة التي تفسر القانون الإسلامي حسبما تقتضي مصالحها.

وهدفهم الأساسي هو إعادة تفسير النصوص لخلق فهم جديد للإسلام ينسجم مع أغلب القيم السياسية المعاصرة.

ويمكن أن يختلف مؤيدو المنهج الحديث للإسلام في أهدافهم، لكنهم يتفقون في الدعوة إلى الحرية الفكرية التي تمكنهم من اكتشاف كل مفاهيم العقيدة من أجل تحسين فهمها ولتحسين المجتمع المسلم ونظامه السياسي.

ويسعى المسلمون الليبراليون أو المحدثون إلى توليد أفكار سياسية جديدة من الإطار الإسلامي ذاته، لكنهم يدركون أيضًا أن الخبرة الغربية تستحق التمحيص، لأنها مسبقًا تمتلك أرضية خلفية للفكر السياسي الذي تطور عبر القرون والذي تم تعزيزه من خلال التطبيق المؤسساتي. وفي الوقت الذي تكون فيه النماذج الغربية غير مكتملة، فإن هذه الأرضية الفكرية وهذه

الخبرة تتناول الكثير من القضايا التي يعاني منها المسلمون أنفسهم.

إن تلك الأفكار ليس بالضرورة أن تكون «غريبة» لأنهم بنوا فكرًا سياسيًا يمتد إلى آلاف السنين.

وهذه الأفكار تمثل التطور الفكري والإرث العالمي للبشر، لكنها لم تزدهر في البداية بصيغها الحديثة في الغرب نتيجة لظروف تاريخية وثقافية معينة. ويمكن للمسلمين المحدثين أن يتبنوا الكثير من هذه القيم، لكنهم يواجهون معارضة من قبل المسلمين المحافظين الذين يشكون بالأصل الغربي لتلك الأفكار.

ولا يوجد هناك سبب لماذا لا يستطيع المسلمون أن يعملوا من أجل إيجاد طرق تؤدي بهم إلى نفس الأهداف الموجودة في الحكومات الغربية والتي تحظى بإعجابهم.

ويذكر بعض الإسلاميين أن الدستور الأمريكي هو من أقرب الوثائق إلى ما يمكن أن تكون عليه الدولة الإسلامية المثالية.

وفي الوقت الذي يسعى فيه الإسلاميون المحدثون إلى إعادة فتح قنوات الفكر السياسي والدين الإسلامي الهزيلة فإنهم يقدمون مبدأ واضحًا لتبرير هذه الحالة. ويصر الإسلاميون المحدثون على:

١. أن الخالق أنعم على البشر وأعطاهم قوة التفكير وحرية الاختيار، وأراد من البشر استغلال ذلك حتى مع احتمال حدوث الأخطار بين فترة وأخرى.

٢. ينبغي على كل فرد أن يجد طريقة في إدراك رسالة الإسلام، ولا يمكن أن يُجبر أحد على عقيدة ما، ولا يمكن للدولة أن تفرض رسالة الإسلام على الأشخاص (القرآن يقول: لا إكراه في الدين)، حيث إن فهم الرسالة السماوية والرغبة في العيش على نطاقها يأتي فقط من خلال الإدراك والاختيار والقناعة الشخصية.

كما أن اتباع الشعائر الإسلامية بالإجبار يدمر قيمة تلك الشعائر بالنسبة للشخص الذي يقوم بها مُرغمًا لأنها لم يتم اختيارها بحرية ورغبة.

٣.إن فهم الإنسان لرسالة السماء من خلال القرآن قد تغير ونما بمرور الوقت، لكنه لم يكتمل أبدًا. فكما أن الفهم والمعرفة لخلق الرب في الوقت الحاضر أفضل من ذلك الذي كان في الجزيرة العربية في القرن السابع عشر، فإن البشر سيكون لهم فهم أفضل لرسالة السماء في المستقبل أفضل من الوقت الحاضر، حيث سيختلف الفهم طبقًا للاحتياجات والاهتمامات والظروف لكل شعب وجيل.

٤.لا أحد يمتلك فهمًا متكاملاً لغرض الرسالة السماوية. وعلى الرغم من أنه سيكون هناك نوع من التقدم في فهمها، فلا يمكن لأحد أن يصل إلى فهم متكامل، لذا لا يمكن لأحد أن يدعي بأنه يحتكر فهم الإسلام، وبالحقيقة فليس من حق أي أحد أن يقوم بمثل هذه الادعاءات التي يمكن أن تخدم مصالحه الشخصية.

٥.وتوفر الدولة الديمقراطية فسحة كبيرة لحرية الدراسة والنقاش والنقاش الإسلامي، وهي الطريقة التي تمكن الفرد والمجتمع من فهم رسالة السماء وأهميتها في بناء مجتمع عادل.

إن الوسيلة الأساسية في تحقيق فهم الإسلام في نطاق الحياة المعاصرة هي «الاجتهاد» أو تفسير النصوص. فمنذ بداية الإسلام كان اجتهاد العلماء الوسيلة الأساسية في المواقف الجديدة التي لم يتناولها الإسلام من قبل من خلال توسيع معناها الأساسي.

وبكلمة أخرى إذا كان الخمر محرّمًا إذًا فإن العقاقير المخدرة الحديثة إذا تم توسيع المعنى تقع في هذا الصف المحرم.

لكن هناك نقاشًا في الإسلام وهو: إلى أي مدى يمكن للاجتهاد أن يتوسع

ليشمل قضايا قد ناقشها العلماء المسلمون مسبقًا ؟ وما مدى فعالية القراءات الجديدة للقضايا السابقة ؟

وكم يستطيع العلماء المعاصرون أن يعيدوا تفسير التفسيرات القائمة ؟ ويدعي كثير من الإسلاميين المحدثين أن التفسيرات الماضية التي قدمها علماء المسلمين تفتقر إلى النفوذ، وهي عبارة عن انعكاس لخبرة المسلمين في الماضي، فهي الآن غير مهمة بالنسبة للاحتياجات المعاصرة.

فهم الشريعة:

هناك جدل كبير يحيط بمركزية الشريعة في بناء المجتمع أو الدولة الإسلامية حيث يكون فيه فهم كلمة الشريعة ذا أهمية كبيرة. ففي القرآن كلمة الشريعة تعني «الطريق» أو «الممر».

وتصرح الشريعة بأن الله وهب لكل دين وكل مرشد وكل رسول شريعة أو طريقاً تجاه فهم الله، ففي لغة القرآن يذكر أن الله وهب الدين للأنبياء وجعل لكل واحد منهم منهجاً وشريعة، وبدأ العلماء مؤخراً استخدام كلمة الشريعة للإشارة إلى الشرع وتعليقاته وتفسيراته المتنوعة، وعلى الرغم من ذلك فإن الكثير من المحدثين يصرون على أن الشريعة هي من صنع الإنسان حيث كتبها العلماء المسلمون طبقاً لمدارسهم المختلفة معتمدين على أفضل فهم لمبادئ القرآن وكيف يمكن استخدامها في القانون.

ويؤكد محمد سعيد العشماوي، وهو متخصص في القانون الإسلامي المقارن في جامعة القاهرة، بأن مصطلح «الشريعة» كما هو مستخدم في القرآن لا يشير إلى القواعد القانونية بل إلى طريق الإسلام والذي يتضمن ثلاثة اتجاهات:

١.العبادة، ٢.النظام الأخلاقي، ٣.التفاعل الاجتماعي.

لذا يصر العشماوي وكثير من المحدثين على أن الشريعة تختلف بصورة كبيرة عن الفقه، وكذلك يصرون على أن الفقه يجب أن يُعاد تفسيره من قبل العلماء في كل عصر بما يتناسب وفهمهم، ذلك لأن هذه الحصيلة التي استخلصها الإنسان تعكس أفهاماً متنوعة تتناسب مع العصر الذي وجدت فيه. ولذا يصر كثير من المحدثين على أن القبول الكلي بكيان الفقه الإسلامي الموجود هو موضع جدل وقد أصبح موضعاً للكثير من الآراء المتنوعة لفترات طويلة بخصوص قضايا أساسية مثل (المساواة بين الرجل والمرأة، والعقوبات، وغطاء المرأة) حيث يجب أن يخضع الفقه للتفسير بصورة مستمرة.

وربما يصر الكثيرون على أنه لا توجد هناك شريعة محددة بل توجد هناك بعض اشتقاقات ذلك المفهوم كما هو ممارس في السعودية أو في إيران، ولا توجد هناك شريعة واحدة بل هناك أنواع مختلفة، وربما حتى تكتشف طرقاً لبناء هيكل قانوني يتناسب مع نظرة الخالق للبشر. فلا توجد هناك شريعة واحدة، فهي ليست كتاباً يمكن شراؤه، حيث إنها تشكلت وتمت صياغتها وتفسيرها حسب فهم البشر لما يعنيه القرآن وما تعنيه تجربة وحياة الرسول.

ويقول رجل الدين السوداني عبد الله أحمد النعيم إن التحقيق في الروح ومقاصد القرآن كما هو مفهوم في الوقت الحاضر يجب أن يتجاوز القوانين المشروطة تاريخياً والتي وضعها العلماء في ظل ظروف الماضي والتي لا تمت بصلة ليومنا هذا، ويؤكد أيضاً على ضرورة إعادة النظر في المقاصد القرآنية.

وفي حديثه عن عقوبة الإعدام في الإسلام لمن يرتد عن دينه صرح النعيم: (إن التسامح مع المنشقين يشكل نفعاً روحياً وفكرياً للإسلام). ويمكن إساءة استعمال قانون الشريعة الذي يتعلق بالارتداد عن الدين كما تم ذلك في الماضي لقمع المعارضة السياسية ولمنع التقدم الفكري والروحي. إن هذا المفهوم في الشريعة لا يتناسب بشكل كبير مع تعاليم القرآن والسنة التي

تطالب بحرية الدين والتعبير.

وعلّق الشيخ يوسف القرضاوي من مصر قائلاً: (إن أحد المشاكل الأساسية هو فشل بعض الناس المتدينين في ملاحظة أن أحكام الشريعة ليست متساوية في الأهمية، لذا فإن هناك العديد من التفاسير.)

وفي تركيا هناك الكثير من أعضاء الأحزاب الإسلامية الذين يتحدثون عن الشريعة على أنها كناية للمجتمع الأخلاقي، على الرغم من أن الكثير من المسلمين لا يتفقون على هذا التفسير.

إن هذه الأفكار تشير إلى نوع التفكير الموجود الذي يسعى إلى كسر قيود المشرعين وهيمنتهم على التفسير الإسلامي الحر، هذا وإن الإسلام بصورة واضحة أكبر بكثير من القانون وإن روح الإسلام تفوق فقه القرون الأولى التي لا تتناغم معه.

معضلة العلماء مقابل المفكرين الإسلاميين الجدد:

كان العلماء في أغلب فترات التاريخ الإسلامي المفسرين الأساسيين .إذا لم يكونوا الوحيدين .للفقه والنصوص الإسلامية، حيث قد تدربوا على ذلك أثناء فترات دراسية محددة.

لكن مع الظهور البارز للإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين ظهرت مجموعة من المفكرين الإسلاميين، أغلبهم لم يدرسوا ليكونوا رجال دين بل إنهم يحملون شهادات أكاديمية مثل الهندسة والطب من جامعات غربية، كما أن معرفتهم للإسلام تعتمد على قراءاتهم ودراستهم للقرآن والحديث .وهذا يذكر بالإصلاح الذي قام به البروتستانت عندما تم تشجيع المسيحيين على الرجوع إلى النصوص لكي يفهموها بأنفسهم .حيث يسعى أولئك المفكرون

الإسلاميون إلى اشتقاق معانٍ مهمة وعملية من القرآن والحديث يمكن تطبيقها في القضايا الاجتماعية والسياسية الجارية.

وقد ظهر من هذه المدرسة الفكرية الإسلاميون الذين يطالبون بحقوق المرأة، كما ظهرت الكثير من الجهود لتحرير الفهم الحقيقي للقرآن والحديث من تقاليد النظام الأبوي القديمة والتفاسير التي كانت مسيطرة لفترات طويلة. ويلعب أولئك الفلاسفة والمفكرون الإسلاميون دوراً أساسياً في إعادة تفسير الفكر الإسلامي.

حيث إن بعض هذه الأفكار حديث وخلاق، والبعض الآخر بدائي متعجرف بل وحتى هدام، ويتحدى أغلب الإسلاميين الاحتكار الذي يمتلكه علماء الدين فيما يخص تفسير الإسلام.

وتحدث الليبرالي فاروق المودودي وهو ابن أبي الأعلى المودودي، المؤسس الباكستاني «لجماعة إسلامي»، تحدث عن العلماء بلهجة شديدة قائلاً:

((إن العلماء أصبحوا مرض المجتمع المسلم لأنهم يقفون بوجه المفكرين والباحثين الإسلاميين الذين يطمحون إلى إحياء التقاليد الفكرية في الإسلام، حيث كلما أظهر أحد المفكرين الإسلاميين مسألة جدلية جديدة فإن العلماء هم أول من يتهمه بأنه يهاجم الإسلام ذاته، وكذلك فإن أي محاولة للتحقيق في مسألة هيمنة العلماء تُفسر على أنها هجوم يستهدف الإسلام، وأن أية محاولة للتحقيق في فقه العلماء ينظر إليها على أنها هجوم يستهدف الإسلام أيضاً.

إذن فكيف يمكننا نحن المسلمين أن نتطور إذا واجهنا مثل هذه المعارضة ؟

فقد أكد العلماء على المفهوم الشعائري للإسلام بدلاً من التأكيد على الأفكار الأصيلة والتطور الفكري. فما نحتاجه هو مجموعة من المفكرين والعلماء الثوريين إضافة إلى الخبراء الإسلاميين الذين انشقوا عن طراز

علماء الماضي، وبدلاً من مراقبة المجتمع المسلم يحتاج أولئك المفكرون الإسلاميون إلى الشجاعة الكافية التي تمكنهم من إعادة التفكير في الكثير من الافتراضات الأساسية، كذلك تمكنهم من التكيف مع احتياجات الوقت الحاضر.

فلا يمكننا المضي في إعادة نفس الأنظمة القانونية القديمة التي تعود إلى ما قبل ألف سنة مضت.

ويؤيد بعض العلماء السنة أو الشيعة مفهوم حكم العلماء، لكن مشاكل حكم العلماء متعددة جداً لأن قضايا الدولة والسياسة تتضمن أنظمة واسعة تختلف بكثير عن تلك القضايا التي تتعلق بتفسير النصوص والفقه الإسلامي.

وقال الدكتور فارش نور من ماليزيا:

(الحقيقة أن العلماء أسدوا خدمة عظيمة للمجتمع والثقافة والحضارة الإسلامية، وينبغي علينا أن نتذكر بأنهم مجموعة من العلماء الدينيين الذين يهتمون في الدرجة الأساسية بالقانون والخطاب الديني، وكذلك يهتم أولئك العلماء بقضايا التفسير حيث إن علمهم يتناول التفحص الدقيق والتفسير والتفكير القانوني. فبينما هذا الشيء حسن، لا بد لنا من أن نتذكر أن العلماء ليسوا كل شيء، حيث إن العلماء ليسوا ناشطين في حقوق الإنسان، وليسوا بالضرورة ديمقراطيين، وهم لا يتحدثون بلغة الحقوق بل إنهم يتكلمون بلغة الالتزامات الدينية والواجبات الأخلاقية. إن الشبكة التعليمية التي تنتجهم والمؤسسات التي يرتادونها مكونة من تراكيب هرمية، كما أن حقل اختصاصهم يستند إلى اصطلاحات الخطاب الديني والميتافيزيقي والذي يحاول تجنب الاهتمامات الدنيوية والعلمانية، لذا فينبغي علينا ألا نشعر بأننا مخدوعون إذا لم يتكلم العلماء عن قضايا ترتبط باهتمامات وقتنا الحاضر).

إن العلماء لا يستطيعون أن يدعوا بأنهم أعلى من السياسة عند مناقشة القضايا

السياسية لأن لا وجود لمثل هذه المملكة، كما لا يستطيعون أن يدعوا بأن لديهم حصانة ضد الجهات السياسية عندما يتاجرون بعملة السياسة، حيث ينبغي عليهم أن يعملوا ضمن قواعد السياسة الديمقراطية.

لذا فإن وجود العلماء في السياسة ليعملوا بصفة علماء شيء غير ممكن ما لم يعملوا كأفراد منفردين ضمن ضوابط مؤسسات الدولة تلك.

كما أن كل التشريعات بالنتيجة تمثل نوعاً من التفسير لمفاهيم القانون الإسلامي لذا فإن أي قانون مقترح يجب أن يكون خاضعاً بطبيعة الحال للنقاش من قبل المسلمين، وهذه هي حقيقة ترتبط بمصالح المجتمع والانسجام الاجتماعي والسياسي. إن النقاش حول هذه القضية يحتل مركز الصدارة عند الإسلاميين.

لذا فإن العلماء يتعرضون للهجمات لعدة أسباب منها:

١. علاقاتهم التاريخية الوثيقة واشتراكهم بجرائم الحكام والأنظمة التي كان ينبغي على العلماء أن يلبوا حاجاتهم السياسية.

٢. جهل العلماء بالمعرفة العلمانية والعالم.

٣. فهمهم الضيق للإسلام المستند إلى فقه قديم متجاهلين بذلك روح الإسلام.

لكن من غير العدل القول إن أغلب رجال الدين مذنبون بسبب تلك الانتكاسات، بالحقيقة هناك كثير من رجال الدين الذين ينخرطون مع المحدثين لكن في الوقت الحاضر رجال الدين هم أكثر عرضة للانتقاد ومحط تركيز المفكرين.

وهنا يبرز المفكرون الإسلاميون المحدثون الذين لم يتدربوا في المدارس الدينية بل ثقفوا أنفسهم من خلال قراءاتهم عن الإسلام. ويشكل أولئك المفكرون الإسلاميون سلسلة كاملة من متطرفين ومحافظين ويعكسون

بذلك اتجاهات متعددة في الإسلام السياسي، لكن المفكرين الإسلاميين الجدد يشكلون معضلة: حيث إنهم نتاج التعليم العلماني في الغرب ويقدمون فهماً ومناهج جديدة للإسلام من خلال دراساتهم.

وهذا يشكل خطراً كما حدث في الإصلاح البروتستانتي، فعندما يبدأ كل شخص بالتشريع لنفسه تظهر أفهام خاطئة ومشوهة للإسلام ربما تبرر أعمال العنف وحتى الإرهاب، أسامة بن لادن هو أحد أنواع أولئك الذين يدعون بأنهم مفكرون إسلاميون تحت ذرائع معرفة الإسلام.

ويشير العلماء المتدربون إلى خطورة الاستشهاد بآيات قرآنية لغايات سياسية بحتة من قبل أولئك الذين يمتلكون شيئاً قليلاً عن تعاليم الإسلام، وأولئك الذين يقتبسون آيات قرآنية في غير نطاقها المناسب أو بدون اعتبار للأحداث والظروف التي توضح معاني تلك الآيات. ويقوم المفكرون الإسلاميون بمساهمات فاعلة في فهم الإسلام في ظل الظروف المعاصرة.

العلمانية:

تصر مجموعة صغيرة من الليبراليين الإسلاميين على أن الدولة العلمانية الأصل والتي تمنح الدين فضاءً مستقلاً ولا تتدخل في وظيفة الإسلام في المجتمع توفر حرية وحماية كاملة للدين من الدولة ومن أعداء الدين، بينما من غير المحتمل أن توفر الدولة الإسلامية نفس الحرية حتى للمسلمين لأن الدولة تعتبر طرفاً في تفسير الإسلام.

وتوجد في الوقت الحالي مجموعة كبيرة من الأفكار والكتابات حول موضوع الإسلام الليبرالي، وسوف أستعرض هنا من مصادر متنوعة أفكاراً أساسية لمجموعة من الإسلاميين الليبراليين الذين يعرضون مدى تفكيرهم وخاصة بما يتعلق بالديمقراطية وحرية الفكر وإمكانية أن ينسجم الإسلام مع القيم الدولية المعاصرة.

واحد أعظم المفكرين الإسلاميين المحدثين هو «فازلور رحمن» من باكستان وهو بروفسور في جامعة «شيكاغو» والذي صرح قائلاً: «إن المذاهب والمؤسسات هي إسلامية بالأصل لأنها تنبع من تعاليم القرآن والسنة» ومصممة لكي تعالج مشاكل محددة.

وحسب ما قاله الشيخ رشيد الغنوشي مؤسس حركة النهضة الإسلامية التونسية والذي هو الآن في المنفى في لندن: «إن الموقف السلبي للحركات الإسلامية تجاه الديمقراطية يجعلها تتراجع حيث لا توجد لدينا خبرة حديثة في الفعاليات الإسلامية التي يمكن أن تحتل مكان الديمقراطية كما أن إضفاء الصبغة الإسلامية على الديمقراطية هو أقرب شيء لتطبيق المفهوم الإسلامي للشورى، إن الذين يرفضون هذه الفكرة لم ينتجوا أي شيء يختلف عن نظام الحكم ذي الحزب الأوحد». واستناداً لما جاء على لسان الدكتور محمد شحرور وهو مفكر إسلامي سوري قيادي قال إن «الديمقراطية كآلية هي أفضل إنجازات الإنسانية لممارسة الشورى» كما لاحظ أن الديمقراطية هي أفضل آلية لتنظيم المعارضة، حيث إنه يرى مفهوم المعارضة أداة للوصول إلى المفهوم القرآني في «مكافأة الخير وتحريم الشر».

وقال إن هذه المبادئ تجعل المسلم يؤمن بقيم «التعددية السياسية» وحرية التعبير وحرية المعارضة من خلال الوسائل السلمية.

إن المعارضة والتعدد السياسي هما الأساس للمجتمع المدني الإسلامي. ويشير شحرور إلى «أن الديمقراطية كصيغة حكم وإطار عمل لتنظيم علاقات البشر لها عدة خصائص سلبية وأخرى إيجابية، ومهما يكن الجانب السلبي فلا يوجد هناك تبرير لإلغاء الديمقراطية واستبدالها بالحكم المنفرد والذي ينحصر بشخص واحد أو حزب واحد أو نخبة معينة».

ويقول صادق سليمان وهو سفير عماني في الولايات المتحدة ومفكر في

شؤون الحكومة الإسلامية: «إن الشورى في الإسلام كمفهوم وكمبدأ لا تختلف عن الديمقراطية حيث إن كلاً من الشورى والديمقراطية ينبع من المفهوم القائل إن التفكير الجماعي ربما يؤدي إلى نتيجة صائبة وإيجابية للمصالح العامة بدلاً من المصلحة الشخصية».

وكلما نفذ نظام معين بصورة دستورية ومؤسساتية وعملية مبدأ الشورى وبالتالي المبدأ الديمقراطي أصبح ذلك النظام إسلامياً أكثر.

وصرح «زفار» وهو مدير سابق في منظمة الجامعة الإسلامية قائلاً: «إن إمكانية جمع وتفسير الإسلام .

أي الاجتهاد .والديمقراطية هو القاعدة الحقيقية للإسلام ومن خلالهما يؤسس الإسلام مجتمعاً تسوده العدالة والمساواة، وطالما لا يستطيع الفكر الإنساني أن يخلق مؤسسة أفضل من البرلمان فلا توجد هناك مشكلة في تبني هذه المؤسسة». وكتب «ليث كبة» وهو مفكر إسلامي عراقي في المنفى في الغرب قائلاً: «إن الديمقراطية ليست تكملة أو استبدالاً للإسلام لكنها ضرورية لتحسين وتنظيم العالم الإسلامي».

إن المجتمعات الديمقراطية يمكن أن تكون إسلامية أو غير إسلامية لكن من الصعب أن أتخيل مجتمعاً إسلامياً في القرن الحادي والعشرين بدون ديمقراطية وبدون أن يكون فيه احترام لحقوق الإنسان، صحيح أن الديمقراطية فيها الكثير من الأخطاء وأنها غير متكاملة وأنها عرضة لسوء الاستخدام، لكن هذا هو حال كل الأنظمة التي وضعها الإنسان، إن هذه الملاحظة تشمل أنظمة مشتقة من قيم الإسلام وتشمل أيضاً الأنظمة التي حكمت المسلمين في القرون الأربعة عشر الماضية.

ويقول «كبة»: «إن السيادة لله وحده لا غير، وهذا لا يتجسد في مبدأ واحد فقط بل في مجموعة من القيم، فربما تمارس بعض الدول السيطرة الاجتماعية

ويمكن أن تحصل على قبول الناس الذين يخضعون لتلك الحكومة، لكن أن تمارس الدولة سيادتها عليّ أنا فهذا لا ينسجم مع معتقداتي».

فعندما نفهم النطاق الاجتماعي والسياسي لأحاديث وتشريعات الرسول يصبح من السهل فهم المبادئ الأساسية لتلك الأحكام، وهذا يمكننا من استقراء ما تعنيه تلك القيم والأحكام في ظل الظروف المعاصرة، فعلى سبيل المثال يحرم الإسلام الربا لكن الكثير من المحدثين يشيرون إلى أن الرسول كان يتحدث عن ممارسة الربا في ذلك الوقت والتي تبتعد كل البعد عن المفهوم الحديث لقيمة صرف العملات في الأسواق وهذا ينبغي أن لا يحرم حسب مبادئ الإسلام، ولكن بسبب أن العلماء الإسلاميين لم يصلوا إلى إجماع حول هذه المسألة فإنهم أصبحوا غير مهمين، وهذا ما نراه من خلال استمرار ممارسة نظام الفوائد من قبل الكثير في العالم الإسلامي لأنهم يرونه القاعدة الحقيقية لنظام الاقتصاد العالمي.

وفي النهاية أدرك الإسلاميون المحدثون الحاجة الماسة للعدل في الإسلام وهو أحد الضروريات الأساسية في العقيدة والذي دفع الدكتور أشغار علي وهو مفكر إسلامي شيعي للسعي في إيجاد المساواة بين المرأة والرجل: «إن الإشارة القرآنية للعدالة هي إشارة شاملة جداً.. فينبغي إدراك أن هذه العدالة هي التي يجب تطبيقها في كل القضايا عند سن القوانين».

لذا ينبغي علينا أن نعيد التفكير في قوانين الشريعة المبنية على فكرة المركزية في العدالة وخاصة في نطاق قوانين العائلة.

وكنقطة انطلاق يستعمل الكثير من المحدثين المفهوم الإسلامي الذي يسمى المصلحة، وبالنسبة لتلك المدارس التي تجعل الأسبقية لدور المصلحة في الفكر الإسلامي فإنها ترى أن الإسلام في خدمة المصلحة العامة.

لذا فإذا لم تخدم سياسة معينة المصلحة العامة فإنها ليست إسلامية، إن هذه

الصيغة مستخدمة من قبل الحركة المحمدية الواسعة الانتشار في إندونيسيا.

وتحدث المفكر الإسلامي المصري الريادي محمد عبده بنفس اللهجة عندما انتقد إهمال المسلمين لفكرة «المصلحة العامة» وتأكيد القادة على الطاعة أكثر من العدالة، ومن الواضح أن فكرة المصلحة العامة يجب أن تطبق بحذر ذلك لأن أي تشريع يمكن تبريره على أنه يصب في المصلحة العامة، لكن استناداً إلى ما قاله «فزلر رحمن» فإنه بسبب عدم رغبة المشرعين الإسلاميين في اتخاذ خطوات جادة في إعادة التفكير بالمعضلات والمتناقضات التي تطورت مع تطوير الإنسان القانون الإسلامي اتخذ العلماء ملجأ في «الإسلام المصغر» محددين بذلك العقيدة الإسلامية بـ«إقرار الشهادة والصلاة والصيام والزكاة والحج» أو التمسك «بالإسلام السلبي أو التأديبي» الذي يركز على عقوبات بدنية معينة للجرائم كالسرقة وشرب الخمور والزنا، وبهذا فإن المحدثين يسعون إلى فهم القانون الإسلامي الذي يستند إلى قرائن من أجل الاستفادة منه في الظروف الحالية.

ويرى «ليث كبة» المفكر الإسلامي الشيعي أن ماضي الإسلام ربما يفقد أهميته في إطار بناء مجتمع حديث يتوافق مع قيم ومفاهيم الإسلام.

ما عدا كونه سجلاً قيماً لأخبار التاريخ، فلا ينبغي أن تكون الممارسات التاريخية ملزمة، لقد كانت هناك شريعة متكاملة في ذلك الوقت ألا وهي شريعة الرسول لكن تلك الممارسات بعينها لم تكن بالضرورة مهمة في الظروف الجديدة التي تلت.

وعلق محمد شحرور قائلاً: «يحتاج المسلمون أن يفكروا فيما يمكن أن يقوم به الرسول إذا كان مجيئه إلى الغرب اليوم وليس إلى الجزيرة العربية في القرن السادس، إن الرسالة الأساسية للإسلام لا تتغير لكن الفهم والتطبيق المعاصر يتغيران»، وتقترح نظرة المحدثين بأن خبرة العلماء المسلمين في

الماضي ربما تعطي بعض الدلالات لكنها لا تشكل دليلاً يمكن للمسلمين الاعتماد عليه في الفعاليات الإسلامية اليوم.

مستوى الاجتهاد التسلطي:

هناك جدل حول مستوى السلطة التي يمكن أن يتمتع بها الاجتهاد، ففي إيران سعى علماء الدين إلى احتكار تفسير وتطبيق القانون الديني، وفي الطرف الآخر يدعي الكثير من السنة الأصوليين أن كل شخص مسؤول عن اجتهاده ولذا فينبغي عليه أن يدرس ويفهم النصوص بينما الشيعة يمكنهم اختيار المرجع أو المرجعية الدينية التي يتم انتخابها بصورة شخصية من بين آيات الله كون فلسفتها وتفسيراتها تنسجم مع أولئك الأشخاص.

لقد قام الكثير من العلماء البارزين بإيجاد مراكز فتوى وعرض كتاباتهم من خلال المواقع على الشبكة الدولية «الإنترنت» مثل موقع «إسلام أون لاين كوم» لاستقبال الأسئلة التي تتعلق بمشاكل فهم تعاليم الإسلام أو حتى الإجابة عن علاقة تعاليم الإسلام بالظروف والمشاكل الشخصية، وعلى الرغم من ذلك يؤكد العلماء الذين تعينهم الحكومة على شرعية قراءاتهم للقانون بينما أسس كثير من المفكرين الإسلاميين في العقد الأخير نوعاً من المنافسة في تفسيراتهم وكتاباتهم، لذا فإن هذه القضية تمثل بذاتها صيغة من صيغ الديمقراطية في الإسلام السياسي مع تبعات لا يمكن التنبؤ بها التي يمكن أن تقوي المتطرفين أو المعتدلين أو تقوي الأصوليين أو المحدثين اعتماداً على الظروف المحلية والدولية التي تبرز.

مشكلة الدين والحرية:

لقد تصارع الفلاسفة لقرون طويلة في الكثير من التقاليد الدينية المختلفة محاولين إيجاد التوافق بين الدين والحرية. هل إن الأوامر الدينية التي

أوجدها الوحي الإلهي تتناقض مع مبادئ الحرية؟ وإذا وجب على أحدنا أن ينفذ أوامر الله فهل يعتبر حراً؟

إن نظرة الإسلاميين الليبراليين هي أن المجتمع غير الحر ينتج عناصر الجبر في التعاليم الدينية، ومثل هذه الأمور القسرية تحرم المتتبع لأوامر الله من الحصول على الفائدة لأن أفعال التقوى والعبادة الحرة هي التي تستحق المثوبة من الله، ويمكن للمجتمع أن يفرض أحكامه فقط عندما يوافق بإرادة حرة على تكوين العقد الاجتماعي الذي يطمح إليه. ويمكن أن تكون هناك بعض التحريمات الدينية لكنها تبقى مسؤولية المؤمن في المراقبة أو من خلال الإجماع لتكون قانوناً للمجتمع حسب رغبة ذلك المجتمع.

إن الهدف ليس الحرية بذاتها لعدم وجود شيء ديني بحت حول مفهوم الحرية لكنها أصبحت الوسيلة الأساسية التي يمكن للشخص من خلالها أن يختار طريقة للعيش تتناسب مع فهمه لإرادة الله ودور الفرد على الأرض، لذا فإن النظام الاجتماعي الديمقراطي أكثر من أي نظام آخر يمكن الأشخاص من الاقتراب من الله.

إن هذه النظرة ستتعرض للتحدي من قبل الكثير من الإسلاميين وخاصة الأصوليين الذين يرون أن خطة الله للبشر هي خطة متكاملة لم تترك أي مكان للشك أو الاختيار بخصوص الحلال والحرام، وتقر أن الأشخاص يمكنهم أن يتجنبوا غضب الله من خلال تنفيذ تعاليم الله.

وهذا يشير إلى الإلزام الذي يفرضه المجتمع لإجبار الناس على التمسك بهذا الطريق الذي رسمه الله.

إن الحرية إذاً هي عنوان آخر لتجاهل أو انتهاك إرادة الله من خلال اتباع الطريق الذي يختاره الشخص، إن هذه النظرة الأصولية إضافة إلى النظرة الليبرالية المتناقضة يمكن إسنادها بآيات من القرآن والحديث، ويصر

الليبراليون على أن الظروف التي أحاطت بالإلهامات السماوية كانت ظروفاً معقدة يصعب معها فهم طبيعة وحقيقة تلك الإلهامات.

إن النزاع بين الأصوليين والمحدثين بدأ ينمو في الإسلام مولداً بذلك مستويات ومواقف متعددة، إن موقف الأصوليين ليس بالشيء الجديد لكنه يتسم بالصفة التقليدية حتى إذا لم يكن تقليدياً بالفعل، وتميل الضغوط السلبية المحلية والدولية على المجتمعات المسلمة إلى تقوية ردود أفعال حضارية تجاه القضايا الأساسية، وهذا يعني أن الإسلام الأصولي سوف يبقى قادراً على إيجاد تربة خصبة للعالم الإسلامي في خضم الظروف القاسية.

أما الليبرالية في الإسلام فقد بزغت من الظروف المعاصرة وهي تعكس اتجاهات وحركات عالمية، وكل من الأصولية والليبرالية تحدثان في نفس الوقت، لكن يبدو أن الوقت هو في صالح الليبراليين إذا كان المؤشر الوحيد هو تاريخ تطور الأديان العالمية، وعلى الرغم من ذلك فإن الأديان الأخرى إضافة إلى اليهودية والمسيحية والبوذية لا تُظهر تطوراً تدريجياً تجاه الحداثة والليبرالية فحسب بل إنها تخذل وجهات نظر الأصوليين والمحدثين وتظهر أيضاً السعي من التغير مقابل الحماسة للحفاظ على الأسس.